المحاضـــرة السادسة:

سياسة الاستعمار الفرنسي في تونس

01. تونس في ابجدياتهم امتداد أوروبي:

انعقد مؤتمر برلين خلال شهري جوان وجويلية 1878 برئاسة "بسمارك" ومشاركة الدول الأوروبية الكبرى وكانت غايته الأصلية إيجاد حل للأزمة البلقانية وإعادة النظر في معاهدة "سان ستيفانو" التي تم إبرامها بين روسيا والدولة العثمانية، إلا أن ذلكم لم يمنع رؤساء الوفود الأوروبية من التفاوض خارج قاعة الجلسات في المشاكل الخاصة ببلدانهم والسعي إلى حلها. وكانت المسألة التونسية إحدى هذه المشاكل التي تعرض إليها الوزراء الأوروبيون في محادثاتهم. فقد اقترح بالتوالي وزير الخارجية البريطاني "لورد سالسيبوري (Lord Salisbury) "وبسمارك على ممثل فرنسا احتلال تونس، ويمكن القول أن مصير البلاد التونسية تقرر على هامش مؤتمر برلين[1].

كانت سياسة إنجلترا الخارجية الخاصة بالشرق الأوسط ترمي إلى الدفاع عن حرمة تراب الدولة العثمانية وصيانة استقلالها، ويرجع ذلك إلى ارتباط مصالحها الاقتصادية بالإمبراطورية العثمانية التي كانت تمثل سوقا تجارية هامة لمنتوجاتها الصناعية ومرحلة أساسية في طريق المستعمرات الهندية، إلا أن تغييرا هاما طرأ على هذا الموقف قبيل انعقاد مؤتمر برلين وكانت أهم أسبابه:

أ- انتهاء أشغال حفر قناة السويس سنة 1869، مما وفر طريقا بحرية جديدة للاتصال بالهند فجعل ذلك الإنجليز يفكرون في السيطرة على مصر.ب- احتلت إنقلترا جزيرة قبرص قبل انعقاد المؤتمر فأخذت تفكر في تقديم تعويضات لبعض الدول الأوروبية الكبرى، ومن بينها فرنسا، حتى توافق على هذا الاحتلال.ج- فشلت التنظيمات العثمانية وتفاقمت الأزمة المالية حتى أدت إلى إفلاس الدولة سنة 1875، مما جعل الحكومة الإنجليزية تتأكد من قرب انهيار الإمبراطورية العثمانية فأقلعت عن مساندة السلطان ووجهت غايتها إلى استغلال الوضع لفائدتها والدفاع عن مصالحها. د- كانت إنجلترا من جهة أخرى تخشى احتلال تونس من طرف الإيطاليين فيتمكنون

[1]- تامر الحبيب ، هذه تونس، مطبعة الرسالة، تونس، د.ت، ص، 37.

بمفردهم من السيطرة على الممر الفاصل بين الحوض الشرقي والحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط.

تبعا لكل هذه الاعتبارات غيرت الحكومة الإنجليزية موقفها فيما يخص البلاد التونسية فقررت الانسحاب من المنافسة مع فرنسا وتقديم تونس للفرنسيين مقابل تأييدهم لاحتلال جزيرة قبرص وتمهيدا لاحتلال محتمل لمصر في المستقبل وقد جاء الاقتراح الإنجليزي على لسان "لورد ساليسبوري" الذي خاطب الوزير الفرنسي للخارجية "وادينغتون (Waddington) "بقوله: "في إمكانكم احتلال تونس إذا رغبتهم في ذلك فإن إنجلترا سوف لا تعارض هذا الاحتلال..."[2].

كانت ألمانيا ترغب أيضا في تقديم ترضيات للفرنسيين حتى يحولوا أنظارهم عن منطقة "الزاس – لوران (Alsace – Lorraine) "التي خسروها سنة 1870 وكانت سياسة بسمارك الخارجية تهدف إلى إحلال السلم في أوروبا بعد أن تحققت الوحدة الألمانية، ووجد بسمارك في الاقتراح الإنجليزي أحسن فرصة لتحسين علاقاته مع فرنسا وتحقيق هدفه فاتصال بدوره بوزير الخارجية الفرنسي وعرض عليه مثل "لورد ساليسبوري" احتلال تونس.

لقي الاقتراح الإنجليزي – الألماني موافقة الوزير الفرنسي "واد ينغتون" وتأييده، لكنه امتنع عن اتخاذ موقف رسمي ونهائي قبل أن يعرض الأمر على حكومته وكان من جهة أخرى متخوفا من رد فعل الإيطاليين، غير أن "ساليسبوري" طمأنه بإعلانه عن إمكانية تقديم تعويضات لإيطاليا في طرابلس. وتأكد هكذا وزير الخارجية الفرنسي منذ شهر جويلية 1878 من إزاحة كل العراقيل التي كانت قائمة أمام التوسع الاستعماري الفرنسي بالبلاد التونسية، مما جعله يصرح لأحد أصدقائه قبل مغادرة برلين "يا عزيزي أعود ومعي (في جيبي) تونس[3]."

[2]- تامر الحبيب، المرجع السابق، ص، 39.

[3]- أحمد القصاب، حمادي الساحلي، تاريخ تونس المعاصر، 1881- 1956، الشركة التونسية للكتاب، تونس، 2002، ص، 56

02. المنطلقات الاقتصادية للسيطرة العسكرية:

كان الوضع الدولي إثر مؤتمر برلين ملائما لاحتلال تونس من طرف الفرنسيين فأعد "وادينغتون" بمعية "روستان" مخططا دقيقا ضبط بمقتضاه مراحل الغزو العسكري للبلاد التونسية. ومما شد عضده ووطد عزمه على تنفيذ مخططه تأكيد بسمارك لموقفه المساند والمشجع لفرنسا فيما يخص المسألة التونسية. فقد صرح المستشار الألماني للسفير الفرنسي ببرلين يوم 4 جانفي 1879: "إن الإجاصة التونسية قد أينعت وحان لكم أن تقطفوها..." لكن الحكومة لم توافق على مشروع الاحتلال الذي أعده "وادينغتون" إذ لم يسانده سوى ثلاثة وزراء، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها أن الرأي العام الفرنسي الذي لم يتسن بعد عواقب مغامرات نابليون الثالث كان يرغب في السلم ويرفض تدخل الجيش الفرنسي خارج الحدود الفرنسية كما كان جل الزعماء الجمهوريين وخاصة "قامبطا(Gambetta) "يعارضون بشدة السياسة الاستعمارية[4].

سعى إثر ذلك "وادينغتون" إلى تحقيق غايته بطريقة سلمية لا تحتاج إلى اعتمادات مالية خاصة ولا تحتم استشارة البرلمان فأعد في شهر فيفري 1879 مشروع محالفة دفاعية بين تونس وفرنسا يسمح بمقتضاها الباي للقوات الفرنسية بالدخول عند الحاجة إلى بعض مناطق التراب التونسي، وكلف "روستان" بعرض المعاهدة على الباي وإقناعه بجدواها، لكن محمد الصادق باي رفض بصفة قطعية التوقيع عليها رغم مساندة وزيره الأكبر مصطفى بن إسماعيل للطلب الفرنسي.
وتبعا لذلك تخلى وزير الخارجية الفرنسية مؤقتا عن مشروع الاحتلال وضبط خطة سياسية جديدة تم تطبيقها من سنة 1879 إلى سنة 1881 واعتمدت على الأسس التالية:
- إقناع الحكومة الإيطالية بضرورة التخلي عن تونس لفائدة فرنسا وتحويل أنظار الإيطاليين إلى مناطق إفريقية أخرى، وخاصة طرابلس، حيث يمكنهم بسط نفوذهم والتوسع بكامل الحرية.-التصدي لكل محاولة تدخل أجنبي بالبلاد التونسية.- السعي الحثيث إلى تدعيم تأثير فرنسا الاقتصادي بالبلاد التونسية[5].

[4]- أحمد القصاب، حمادي الساحلي، المرجع السابق، ص، 68.

[5]- المرجع نفسه.

03. اقرار الاستعمار على طريقة الحماية:

انحصرت المنافسة الأوروبية بتونس ابتداء من سنة 1879 بين فرنسا وإيطاليا واتصاله خاصة بالميدان الاقتصادي، ذلك أن إنجلترا قررت منذ انعقاد مؤتمر برلين الانسحاب من المنافسة على البلاد التونسية وتصفية مصالحها بها، ولكي تبرهن عن صدق نيتها استجابت لرغبة وزير الخارجية الفرنسي فأحالت قنصلها "وود" على التقاعد في شهر مارس 1879، أما إيطاليا فقد رفضت التخلي عن تونس والاهتمام بطرابلس مدعية أن لها أكثر حقوق من فرنسا للتوسع بالبلاد التونسية نظرا للروابط التاريخية بين روما وقرطاج ولتفوق عدد الرعايا الإيطاليين (11.200) على الرعايا الفرنسيين (700) بتونس[6].

واتخذت المنافسة الفرنسية - الإيطالية صبغة منافسة شخصية بين القنصل الفرنسي "روستان" والقنصل الإيطالي الجديد "ماشيو (Maccio) "فسيطرت على الحياة السياسية بتونس ما يقارب من ثلاث سنوات (1879-1881)، وقد اشتد الخلاف حول بعض المسائل الاقتصادية، منها خطوط السكةالحديدية.بعد مراحل واشتداد المنافسة كان من الضروري على الحكومة الفرنسية البحث عن دخول الجيش الفرنسي إلى التراب التونسي وتجنبها ردود الفعل الداخلية والخارجية، فاستقر الرأي على استغلال الخلافات والمناوشات المتكررة بين القبائل المستقرة على الحدود الجزائرية - التونسية. وكلف "روستان" بعض اذنا به المستقرين في مدينة عنابة باستفزاز القبائل وخلق القلاقل، فكانت النتيجة أن حدث يومي 30 و 31 مارس 1881 اشتباك بين الجنود الفرنسيين وقبائل خمير.

وجدت في ذلك الحكومة الفرنسية الذريعة المنشودة عمدا القضية عن طريق الصحافة ووكالات الأبناء وتحصلت يوم 7 أفريل على موافقة البرلمان للقيام بحملة عسكرية غايتها "مساعدة الباي" على إرجاع الأمن إلى نصابه بمنطقة الحدود وإخضاع القبائل المتمردة[7].

طلبت الحكومة الفرنسية يوم 6 أفريل 1881 من الباي الترخيص لجنودها بالدخول إلى التراب التونسي "لإخضاع القبائل المتمردة" ورفض الباي الاستجابة لهذا الطلب، لكن ذلك لم يثن الفرنسيين عن عزمهم فشرع الجيش الفرنسي في احتلال البلاد يوم 24 أفريل

---

[6]- محمّد بن الخوجة، صفحات من تاريخ تونس، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ص، 43.

[7]- أحمد القصاب، حمادي الساحلي، المرجع السابق، ص، 55.

181. فقد اجتاز في ذلك اليوم فريقان من الجنود الحدود الفاصلة بين تونس والجزائر في منطقة غار الدماء واتجها نحو العاصمة متبعين مجرى وادي مجردة[8].

فكر الباي أول الأمر في المقاومة فوجه أخاه علي، باي الامحال، على رأس فرقة من الجيش لملاقاة الجنود الفرنسيين وإرجاعهم على أعقابهم، لكنه سرعان ما تراجع عن موقفه فأمر باي الامحال بالرجوع إلى تونس وبتسريح الجنود، ورغم ذلك حاول الجنود المسرحين التصدي للمغتصبين لكنهم انهزموا بسرعة نظرا لتفاوت القوى فقتل وجرح منهم ما يزيد على 300 شخص.
وقدمت في تلك الأثناء فرق أخرى من الجيش الفرنسي نزلت بميناء بنزرت يوم 3 ماي 181 بقيادة الجنرال "بريار (Breart) "الذي أعطيت له الأوامر بالاتجاه إلى تونس وإرغام الباي على توقيع معاهدة الحماية وكان وصول "بريار" إلى باردو يوم 12 ماي 1881 فعرض على محمد الصادق باي المعاهدة بعدما حاصر قصره ومنحه مهلة ساعتين للتفكير في الأمر. ولم يكن أمام الباي سوى الاختيار بين التوقيع أو التنازل عن العرش إذ أن "روستان" أحضره معه بالقرب من القصر الأمير "الطيب" الذي ارتدى بدلته الرسمية وكان على أتم الاستعداد لخلافة أخيه، وفضل محمد الصادق باي التوقيع على المعاهدة فقدمت بذلك البلاد التونسية ما تبقى لها من مظاهر الاستقلال وأصبحت بصفة رسمية محمية فرنسية .وكانت أهم نتائج هذه المعاهدة:
-احتلال البلاد التونسية من طرف الجيش الفرنسي لمدة غير معينة.- تنازل الباي عن سلطته الخارجية - تأكيد إشراف السلطة الفرنسية على الشؤون المالية التونسية[9].

04.تحييز المجال الترابي:

إن مصطلح الحدود السياسية في معناه الحديث الذي يقوم على السيادة الترابية مع تكريس المراقبة وحركة العبور وتنظيمها، كان غائبا تماما أو يكاد عن الوعي المغاربي وأن هذا الفضاء ضلت تحكمه فكرة دار الاسلام[10]، وبقي طاغيا مفهوم الحدود المنفعية التي ترجمت لدى هذه المجتمعات في المراعي والنطاقات الزراعية، لذلك كانت هذه القبائل

[8]- محمد بن الخوجة، المرجع السابق، ص، 44.

[9]- تامر الحبيب، المرجع السابق، ص، 41.

[10]- محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي، مقاربة سوسيوتاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية، نشر إفريقيا للشرق، بيروت، 1999، ص، 8.

الراحلة غالبا ما تنتمي لأوعية مجالية - منفعية أكثر منها لحدود سياسية، فطغت بذلك الهوية الترابية الحيزية التي جعلت من الحدود بين الايالات هي حدود متحركة لحركة هذه القبائل التخومية[11] التي كان يربطها بالسلطة المركزية قبل مرحلة الاستعمار، ولاء مجبى يقوم على دفع الضرائب وظف فيها النظام التركي مؤسستي المخزن والمحلة، والحاميات المتقدمة[12]

في المقابل جر المشروع الاستعماري إلى تونس، وحتى الدول المغاربية الأخرى مسارا كانت قد عرفه الغرب الأوروبي بانبعاث دول مركزية ترابية غيورة على حدودها وسيادتها، لذلك وجدت الدول الاستعمارية مرجعيتها في الركائز المؤسسة لسيادة الدولة على المجال في مفهومها الحديث، والمتمثلة في وجود أجهزة تسيير محلية (مثل البلدية) تمثل السلطة المركزية وتضمن استمرارية المراقبة السياسية، فظهرت مع هذا التصور مفردات لغوية تشير إلى الحدود الترابية مثل : frontières, bornes, confins, extrémités, limites، ويعكس تعدد هذه الألفاظ تصور الحدود الذي كان قائما في أوساط المثقفين الأوروبيين، خلال القرن التاسع عشر[13].

لقد اعتمد الاحتلال الفرنسي، لتونس، على سياسة التطويق والاحتواء للمجموعات القبلية، والانتقال بها من حيز الحدود الجبائية إلى الحدود الترابية الاقصائية، حيث يسود منطق سياسة الدولة على الأرض، بعدما قضوا على السند التاريخي للتخوم الذي حاول مثلا تقديمه باي تونس لسلطات الاحتلال الفرنسي، التي جابهت هذا السند بسياسة " حق الاحتلال" من منطلق التفوق العسكري، ومعتبرة أن تنقل الرعايا من تونس إلى الدول الاسلامية " مظهرا من مظاهر الفوضى والتصرفات البدائية "، حيث بدأت أول تجربة لرسم الحدود الترابية بين الجزائر وتونس سنة 1845[14]، عندما أرسل

---

[11]- André Nouschi, *Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu'en1919*,Essai d'histoire économique et sociale ,PUF/C.N.R.S, Paris, 1961.

[12] -Albert Devoulx, *Tachrifat*: Recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne Régence d'Alger, imprimerie du gouvernement, Alger, 1852, p, 5.

[13]- فاطمة بن سليمان، الأرض والهوية، نشوء الدولة الترابية في تونس 1574-1881، منشورات اديسيونس، تونس 2009، ص، 300.

[14]- حول تاريخ الحدود الجزائرية التونسية خلال المرحلة العثمانية يرجى الرجوع إلى:

André Berbrugger « Des frontières de l'Algérie », *R.A*, n°, 24, 1860, p, 401- 417.
Bernard Roy « Deux documents inédits sur l'expédition Algérienne de 1628 contre les Tunisiens », *R.T* , n°, 122, 1917, p, 191.

أحمد باي تونس ممثلا عنه اسكندر آغا وانظم إلى جانبه في هذه المفاوضات شخصيتان من الوسط المحلي، لهما تجربة ومعرفة عميقة بأوضاع المنطقة هما صالح بن محمد كاهية الكاف، والقايد عمارة بن علي الهميسي من عرش الهمايسة، أما من الجانب الفرنسي فقد مثله القائد العسكري الجنرال روندون (Randon) حاكم عنابة والمكلف بشؤون القالة [15].

لقد كانت هذه التجربة بداية لرسم الحدود الترابية بالمفهوم الأوروبي، فأخذت في الغالب شكل التموج في الجهات الشمالية حيث عاشت القبائل بمجالاتها الترابية، بينما كانت في الجنوب الصحراوي بخطوط مستقيمة تعكس غياب العنصر المحلي في تحديدها وصناعتها، وهو العنصر الذي وجد نفسه مُربكا مجاليا[16]، مشتتا اجتماعيا وهوياتيا بحدود اقصائية على غرار قبيلة أولاد سيدي عبيد التي كانت قبيلة رعوية تخومية تشتت بين الفضاء الجزائري والتونسي[17].

05.ارباك الفضاءات الريفية:

من المفردات التي تحيل إليها الجغرافيا السياسية هو المحلي، الذي يترجم الوحدة الإدارية المكونة لقسم من المجال العام، والتي تأخذ في لغة المصادر عدة تسميات منها العرش، الوطن، والقيادة، وكلها ألفاظ تحمل مدركات بالانتماء الضيق، الذي يسعى في الحفاظ على الخصوصيات الذاتية من التسرب الخارجي الذي ينتجه كيان الدولة ومؤسساتها بمفهومها الحديث[18]، لذلك يتبادر إلى أذهاننا اشكالية العيش بمفهومه

Charles Monchicourt « La frontière algéro-tunisienne dans le Tell et dans la Stepp », », *R.A*, n°, 81, 1938, p, 31- 59.

Toufik Bachrouche « Pouvoir et souveraineté territoriale, la question de la frontiere sous Ahmed Bey » in actes du premier congrès d'histoire et civilisation du Margheb, Tunis,C.E.R.E.S, T, 02, 1979,p, 195-208.

احميدة عميراوي، علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، دار البعث، قسنطينة، ص، 52، 53.

[15]- فاطمة بن سليمان، المرجع السابق، ص، 288، 289.

[16]- حول حالة الارباك التي عاشتها القبائل التخومية بين الجزائر وتونس بعد مرحلة الاحتلال الفرنسي يرجى الرجوع إلى:

إدريس رائسي، القبائل الحدودية التونسية– الجزائرية بين الإجارة والإغارة 1830–1881، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2016، ص، 93–133.

[17]- الأزهر الماجري، القبيلة الولائية والاستعمار، أولاد سيدي عبيد والاستعمار الفرنسي في الجزائر وتونس 1830– 1890، مسار التفكيك وآليات المقاومة، المطبعة المغاربية للطباعة والاشهار، تونس، 2013، ص، 238.

[18]- حول المفاهيم التي تتصل بالمحلي يرجى الرجوع إلى :

المحلي، ومدى تأقلمه وتجاوبه مع البناء الترابي الاقصائي الذي فرضه المشروع الاستعماري ؟

في الواقع تُحيلنا بعض خرائط توزيع المجموعات القبلية في الفضاء المغاربي أو قسم منه، إلى حجم تقاسمها للحيز الترابي قبل المرحلة الاستعمارية[19] كما تثبت وجود نظام متكامل الأركان، كان قد لعب دورا محوريا في تركيب المجالات القبلية، وفق أطر مادية واجتماعية متينة استطاعت أن تفرز فوائض انتاج، ترجمت إلى حد بعيد العلاقة الوطيدة التي جمعت بين الانسان وأرضه.

إن هذه المعطيات تؤكد أن التنظيم القبلي والجماعوي لدى التركيبات الريفية التونسية هو شكل من أشكال التكيف مع البيئية السياسية القائمة في كل مرحلة، والتي كانت تدفع في الكثير من الأحيان إلى اضعاف الروابط اللحمية والدموية التي تهيمن بصورة جلية على المجتمع القبلي الذي يدعي دائما أنه ينحدر من جد واحد، كتبرير حقيقي أو مزعوم للعلاقات النفعية الانتاجية، وكأحد الآليات لمواجهة الواقع المادي في الوسط الريفي الذي يفرض التعاون والتآزر[20].

لقد أكد أحد الباحثين أن القبيلة شكلت قبل مرحلة الاحتلال " خلية جبائية متكونة من فدرالية أو من الفرق القبلية التي هي نتاج راسب تاريخي منعتها الصرامة الإدارية من الانحلال، لذلك احتُفظ بالقبيلة كإطار عام وكشخصية أدبية، وكائن جماعي جهوي، له وطنه ومجاله، لكن بمنطلقات استعمارية ففي تونس نجد الهمامة، الفراشيش، ورغة، أولاد بوغانم، دريد، شارن....الخ كلها قبائل اشتهرت بمواطنها وسعة مجالاتها، التي حولت إلى فضاءات تخدم الأجندة الكولونيالية في تونس خلال مرحلة الحماية[21].

Pierre Robert Baduel « Approche socio-politique du local », *in Espace locaux*, cycle juillet 1994, Université de Provence et communauté des universités méditerranéennes.

[19] -Ernest Carette et Auguste Warnier, *Carte de l'Algérie divisée par tribus1846*, échelle :1/1000000,Bibliothéque national de France,(gallica.bnf.fr).

[20]- عبد الحميد هنية، تونس العثمانية، بناء الدولة والمجال، منشورات تبر الزمان، تونس، 2012، ص، 42.

[21]- عالج الباحث التونسي توفيق البشروش الحياة الريفية عند القبائل الرعوية، يرجى الرجوع إلى:

توفيق البشروش، ربيع العربان، أضواء عن أسباب ثورة علي بن غداهم سنة 1864، بيت الحكمة، 1991.

06. نحو التوسع في صحراء ما وراء الجريد :

إن الشعور المتوارث بالوحدة الدينية في الفضاء المغاربي، إلى جانب الطبيعة الاجتماعية القبلية- البدوية التي اعتادت البيئة المفتوحة والفضاء الغير مكبل، عاملين أضعفا إلى حد كبير المشروع السياسي الذي كان قائما قبل مرحلة الاحتلال، والمتمثل في ارساء دعائم المركزة وتحييد المجال السلطوي، لذلك أنتج هذا الوضع تخوما عمودية وردت في بعض الوثائق الأرشيفية باسم " الحدادة" بين تونس والدول المجاورة لها، حيث كانت انعكاس صادق لدولة المجموعات لا الدولة الترابية، فقد قام فيها (دولة المجموعات) الولاء الطوعي أو بالإكراه للسلطة المركزية محل الولاء للوطن بمفهومه التاريخي، الترابي والمؤسساتي، في المقابل كانت التخوم الجنوبية تنتهي حيث ينتهي الولاء وفروض الطاعة التي قامت خاصة على تقديم الضرائب المادية والعينية.

إن الطبيعة البحرية للذين صدروا لنا سلطة الدولة العثمانية، جعلهم لا يتوغلون نحو الدواخل الصحراوية، لذلك كانت التخوم الجنوبية محدودة العمق الجغرافي، تنجذب إلى حد كبير نحو الفضاءات البحرية الشمالية، على غرار طبرقة وبني زرت[22].

لقد وظف الاستعمار الفرنسي في تونس مجهودا حربيا تدميريا للانقضاض على الرصيد الترابي التقليدي ، خاصة في ظل الدولة العثمانية، وحوله إلى قاعدة خلفية انطلقت منها مشاريع توسعية في عمق الفضاءات الصحراوية، التي اندثرت فيها الهويات السياسية مع اندثار الممالك الاسلامية على غرار مملكة مالي (1230- 1600)، ومملكة سونغاي (1464- 1591) وبقيت تحتويها فقط الهوية الاسلامية، ضمن حياة اقترنت بالبداوة وتجارة القوافل، لذلك أقرت السياسة الاستعمارية الفرنسية غلى الاحتلال والتوسع إلى عمق هذه المجالات التاريخية الواقعة وراء فضاء الجريد التونسي وصولا إلى غدامس[23].

07. تفكيك خطوط الرعي التقليدية:

لقد أدت القوانين العقارية إلى تدمير البنية الاقتصادية التقليدية، للقبائل الرعوية خاصة بعد تطبيق قوانين الملكية الفردية ، حيث أدى هذا النوع من القوانين إلى "

---

[22] -Eugène Vayssettes, *Histoire de Constantine sous la domination turque de 1517à1837*, Bouchene, Paris, 2006, p, 141.

[23] - Pierre Robert Baduel, *op.cit*, p. 56.

اقفال" أراضي التجوال والحد من مجال التنقل وهو ما أدى إلى تناقص قطعان الماشية القاعدة المادية لنمط حياتهم[24].

لقد كانت الظاهرة التدميرية الاستعمارية شاملة ومستمرة للحياة الرعوية، بحيث لم يكن بوسع أي شكل اجتماعي تونسي أن يصمد بوجهها، لأن اقتصادها التقليدي لم يكن تدميره نتيجة تراكم تبدلات كمية داخلية، ما يكفل التغيير الكيفي والتقدم التاريخي، لكنها كانت بفعل عوامل خارجية دخيلة خلقت حالة من التفكك الوظيفي، كسر المحاور التقليدية للحياة الرعوية، التي كانت تأخذ قبائل التل والسباسب التونسي في رحلات موسمية تقودهم في بداية فصل الشتاء إلى صحراء الجريد ليعدون أدراجهم مع بداية فصل الربيع، إلى مضاربهم لكن هذه الدورة الانتاجية تعطلت[25].

فقبيلة الهمامة التونسية التي عاشت على الحدود مع الجزائر كانت قبل المرحلة الاستعمارية غنية بالثروة الحيوانية، فقد تأثرت بالظاهرة الاستعمارية، فهي تعد من القبائل التي تعيش على حياة البداوة و تمارس الترحال الموسمي عبر خط سير عمودي يأخذ جماعاتها مع بداية كل فصل شتاء للنزول إلى صحراء الجريد، ومع بداية الربيع يعودون إلى مواطنهم، على غرار الكثير من القبائل مثل قبائل الفراشيش وورغة وأولاد بوغانم...الخ[26]، لكن الانتفاضات المحلية ، كان يدفع بالقيادات العسكرية إلى شن هجمات ضد معاقلهم، مما حولها إلى فضاءات مضطربة وتخضع للرقابة الاستعمارية، وهو ما أثر سلبا على حياة الترحال الموسمي للهمامة، التي وجدت في السباسب بديلا لها، لكن سرعان ما انكسر هذا الخط الرعوي التقليدي انكسارا نهائيا بعد السيطرة على السباسب[27].

08 . المدرسة الاستعمارية بديل عن جامعة الزيتونة:

[24]- الهواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830- 1960، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، 1983، ص، 129.

[25]- توفيق بن زردة، التحولات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد الخلفية لمدينة قسنطينة خلال القرن التاسع عشر، مجال عامر الشراقة أنموذجا، رسالة دكتوراه علوم، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية- قسنطينة، 2017-2018، ص، 207.

[26]- توفيق البشروش، ربيع العربان، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 2010، ص ، 102-106.

[27]- *Projet d'organisation pour l'est de la province, 27 juin 1844.* FR ANOM, 8H/8.

عمدت الفلسفة الكولونيالية في تونس على تفكيك الدور التاريخي والحضاري لجامع الزيتونة واستئصاله عن روابطه الحضرية والتاريخية التي تمتد عبر فضاء المغرب العربي وصولا إلى مشرقه عبر شرايين ثقافية تصل إلى القيروان غربا، ومكة والمدينة شرقا مرورا بجامع الأزهر، حيث أصبح جامع الزيتونة يعيش تحت رقابة الإدارة الاستعمارية، ويخضع لقوانينها الجائرة، التي أتت إلى حد كبير على فاعليته كمصدر لفتوة الدينية، ومرجع للمالكية في الفضاء المغاربي، وحتى مؤطر للأدوار السياسية التي تداولت على تونس.

لقد كانت الإدارة الاستعمارية الفرنسية على دراية تامة بالحضوى الروحية التي يتمتع بها هذا الصرح، ومدى قدرته على التعبئة للجهاد ضد الاستعمار، لذلك كبلت دوره وزحزحة مكانته من خلال ادخال نموذج المدرسة الاستعمارية التي تتغذى من المناهج الأوروبية، والحضارة الرومانية، وكل ذلك ضمن قالب ديني تغمره المسيحية بمختلف مذاهبها خاصة الكاثوليكية ، التي وجدت لها مكانا في تونس عبر الكنائس ودور العبادة التي انتشرت بشكل واسع تماشيا وانتشار الكولون، وغدت مظهرا ثقافيا – دينيا دخيلا، يتغذى من خزينة الإدارة الرسمية الاستعمارية ويلقن في المدارس الفرنسية، التي بدت مواكبة للظاهرة الاستعمارية ومتناغمة مع كل فصولها، ضمن سياق تقاطعت فيه المصلحة الكولونيالية، بالسياسة الإستعمارية التي صوبت كل مجهوده الفكري والمادي لضرب جامع الزيتونة وتقليص دوره وتحويله لفضاء لآداء الشعائر الدينية، وصرح لا يتعدى وجوده في زيارات سياحية للذين يقصدون الحج في كل موسم.[28].

[28]– خير الدين شترة، الطلبة الجزائريون في جامع الزيتونة، ج،.2، طبعة وزارة المجاهدين، 2016، ص، 23-27